مجلة نبيئنا
Journal Homepage: http://nabiyuna.com
ISSN: 2789-4290 (Print) ISSN 2789-4304 (Online)

السيرة النبوية
بيْن الصورة القرآنية والصورة التفسيرية
-دراسَة تَحْليلية نقدية-

جبار كاظم المُلَّا[1]

١ جامعة بابل/ كلية العلوم الإسلامية / قسم الفقه وأصوله، العراق؛
qur.jabbar.kadhim@uobabylon.edu.iq
دكتوراه في العلوم الإسلامية-الفقه وأصوله/ استاذ

تاريخ التسلّم : ٧/ ٨/ ٢٠٢٤
تاريخ القبول : ٢١ / ٩/ ٢٠٢٤
تاريخ النشر : ١/ ١٢ / ٢٠٢٤
السنة(٤)-المجلد(٤)
العدد(٨)
جمادي الثاني ١٤٤٦هـ
كانون الأول ٢٠٢٤م
DOI: 10.55568/n.v4i8.65-88

CC BY NC

الملخص:

١- فَرَضِيَّةُ البَحْثِ:

إنَّنَا قدِ انطلقْنا في هذا البحث من فرضيَّة كبرى مفادها وجود صورتينِ لـ(السِّيرة النَّبويَّة)، أمَّا الصُّورة (الأولى) فهي الصُّورة (القُرْآنيّة)، وأمَّا الصُّورة (الثَّانية) فهي الصُّورة (التَّفسيريَّة).

٢- صُوَرُ البَحْثِ: للبحثِ صورتانِ، هما:

الصُّورة القُرْآنيَّة: وهي صورةٌ مقدَّمةٌ من القُرْآن الكريم نفسِهِ، وإنْ كانَ المفسِّرُ قدِ اهتدى إليها بـ(التَّدبُّر والتَّفكُّر) ؛ لذا سمَّيْناها الصُّورة (القُرْآنيَّة)؛ لكونِ القُرْآنِ متبوعًا، وكونِ المفسِّرِ تابعًا .

الصُّورة التَّفسيريَّة: وهي صورةٌ مقدَّمةٌ من المفسِّر، وإنْ كانَ المفسِّرُ قدِ انطلقَ في فَهْمِها من (القُرْآن)؛ لذا سمَّيْناها الصُّورة (التَّفسيريَّة)؛ لكونِ المفسِّرِ متبوعًا، وكونِ القُرْآن تابعًا في هذه الصُّورةِ.

٣- مُشْكِلَةُ البَحْثِ:

للسِّيرة النَّبَوِيَّة صورتانِ متغايرتانِ؛ صورةٌ (تنزيهيَّة)، والأخرى (غيرُ تنزيهيَّة)، والتَّنزيهيَّة توافق أخلاق النَّبيّ الَّتي امتدحَهُ فيها القُرْآن، وتنسجمُ مع الكمالات الَّتي شهِدَ له فيها القُرْآن.

وهذه (مشكلةٌ) تتطلَّبُ حلًّا، والحلُّ في نظري من النَّاحية الإجرائيَّة يتحقَّقُ في ثلاثة أمورٍ، الأوَّل: التَّمييز بين الصُّورتينِ، والثَّاني: جعل الحاكميَّة للصُّورة (التَّنزيهيَّة) على الصُّورة (غير التَّنزيهيَّة)، والثَّالث: التَّسليم بالتَّنزيهيَّة؛ وردّ غير التَّنزيهيَّة.

الكلمات المفتاحية: سيرة- نبويَّة- صورة- قُرْآنيَّة- تفسيريَّة- دراسة- تحليليَّة

المُقَدِّمَة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله ربِّ العالمينَ، والصَّلاة والسَّلام على سيِّد المرسلينَ، وخاتَم النَّبيِّينَ، حبيب الإله، محمَّد بن عبد الله، السَّيِّد المرسل، القرشيّ المبجّل، النَّبيّ المؤيَّد، المنصور المسدَّد، أبي القاسم، والوجه الباسم، محمَّد وآله، المُحْظَى بنواله، المُعْطَى حتَّى يَرْضَى، ابن الذَّبيحينِ المصطفى، من نسل إبراهيم، المفضَّل على العالمينَ، صلوات الله عليه، خيرة صفوة عباده، وعلى أهل بيته الطَّيِّبينَ الطَّاهرينَ، صلوات الله عليهم أجمعينَ.

هناك إشكاليَّة عند المفسِّرينَ في كيفيَّة التَّعامل مع (القُرْآن) عند محاولة فَهْمه، وتفسيره، فنلحظ اتِّجاهين، أمَّا أصحاب الاتِّجاه (الأوَّل) فنجدُهم تبعًا للقُرْآن، يُسلِّمونَ بما جاءَ به. وبعبارةٍ أخرى: نجدُهم يُسلِّمونَ بـ(الرُّؤية القُرْآنيَّة) الَّتي تُقدِّم جوابًا عن (المشكلة) المطروحة من الخارج على القُرْآن، ولكونِ مدار البحث -هنا- (السِّيرة النَّبَوِيَّة)، فالصُّورة المقدَّمة من أصحاب هذا الاتِّجاه هي (الصُّورة القُرْآنيَّة).

أمَّا أصحاب الاتِّجاه (الثَّاني)، فنجدُهم يجعلونَ من (القُرْآن) تبعًا لما يذهبونَ إليه. وبعبارةٍ أخرى: إنَّهم يُسلِّمونَ بما ذهبُوا إليه، غير ملتفتينِ إلى الرُّؤية القُرْآنيَّة؛ وبناءً على هذا، فهم يُقدِّمونَ جوابًا عن (المشكلة) المطروحة من الخارج على القُرْآن، بخلاف جواب القُرْآن. ولكونِ مدار البحث -هنا- (السِّيرة النَّبَوِيَّة)، فالصُّورة المقدَّمة من أصحاب هذا الاتِّجاه هي (الصُّورة التَّفسيريَّة).

ومن هنا تظهر (أهمِّيَّة البحث) بكوننا نقدِّم بحثًا بِكْرًا -كما ندَّعي- فهو بحث غير مسبوقٍ، نقدِّم فيه (صورتينِ) متغايرتينِ لـ(السِّيرة النَّبويَّة)، أمَّا الصُّورة الأولى فهي (الصُّورة القُرْآنيَّة)، وهي مقدَّمة من (المفسِّرينَ)، إلَّا أنَّ الإمام -هنا- القُرْآن؛ لذا سُمِّيَت الصُّورة باسمه؛ لأنَّ القُرْآن هو (المتبوع)، والمفسِّر هو (التَّابع). وأمَّا الصُّورة الثَّانية فهي (الصُّورة التَّفسيريَّة)، وهي مقدَّمة من (المفسِّرينَ)، إلَّا أنَّ الإمام -هنا- المفسِّر؛ لذا سُمِّيَت الصُّورة باسمه؛ لأنَّ القُرْآن هو (التَّابع)،

والمفسِّر هو (المتبوع).

وقد ألمحَ محمَّد حسين الطَّباطبائيّ (ت/ ١٤٠٢هـ) إلى هذا الأمر فقالَ [١]: وقد أخطأُوا في ذلك فإنَّ الله سبحانه لم يبطل حُجَّة العقل في كتابه، وكيف يعقل ذلك وحجِّيَّته إنَّما تثبت به! ولم يجعل حجِّيَّة في أقوال المفسِّرينَ، وأنظارهم على اختلافها، ولم يدعُ إلى السَّفْسَطَة بتسليم المتناقضات والمتنافيات من الأقوال. ولم يندب إلَّا إلى (التَّدبُّر) في آيات القُرْآن. فرفعَ به أيَّ اختلاف يتراءى منها، وجعلَ القُرْآن هدًى ونورًا وتبيانًا لكلِّ شيءٍ، فما بال النُّور يستنير بنور غيره! وما شأن الهدى يهتدى بهداية سواه! وكيف يتبيَّن ما هو تبيان كلِّ شيءٍ بشيءٍ دون نفسه! [٢].

أمَّا المتكلِّمونَ فقد دعتْهم الأقوال المذهبيَّة على اختلافها أن يسيروا في التَّفسير على ما يوافق مذاهبهم بأخذ ما وافق وتأويل ما خالف، على حسب ما يجوزه قول المذهب. واختيار المذاهب الخاصة واتخاذ المسالك والآراء المخصوصة وإن كان معلولا لاختلاف الأنظار العلمية أو لشيء آخر كالتقاليد والعصبيات القومية. ففرق بين أنْ يقول (المفسِّر) عن معنى (الآية): ماذا يقولُ القُرْآن؟ أو يقول: ماذا يجبُ أنْ نحملَ عليه الآية؟ فإنَّ القول الأول يوجب أنْ ينسى كلَّ أمرٍ نظريٍّ عند البحث، وأنْ يتَّكئَ على ما ليس بنظريٍّ، والثَّاني يوجب وضع النَّظريَّات في المسألة والتَّسليم بها، وبناء البحث عليها، ومن المعلوم أنَّ هذا النَّحو من البحث في الكلام ليسَ بحثًا عن معناه في نفسه [٣].

ومن الجدير بالذِّكر أنَّ هذا البحث -غير مسبوقٍ- وهو انطلاقة لمشروع كبير نستقصي فيه هاتينِ (الصُّورتينِ). وبعبارةٍ أخرى: هو حجر أساس لمشروع كتابٍ (**book project**).

إنَّنا رجعْنا في هذا البحث إلى (مصادر)، و(مراجع) كثيرة ومتنوِّعة، وقد ضممْنا لها أضربًا أخرى، فقد كانَتْ أربعة أقسام. أمَّا القسم (الأوَّل) فهو المصادر (القديمة)، وهي الَّتي وفاة أعلامها محصورة من بداية السَّنة الهجريَّة الأولى إلى سنة (١٢٧٠هـ)، وهذه رُتِّبَتْ على النَّحو الآتي:

١ الطَّباطبائي محمَّد حسين؛ الميزان في تفسير الميزان، ط٢ (بيروت: مؤسَّسة الأعلميّ للمطبوعات، ١٣٩٤هـ)، ١/ ٦.
٢ الطَّباطبائي، ١/ ٧.
٣ الطَّباطبائي؛ ١/ ٧.

الشُّهرة: الكنية، اللَّقب الاسم الثُّلاثيّ، (سَنَة الوفاة بالسَّنَة الهجريَّة)[٤].

وأمَّا القسم (الثَّاني) فهو (المراجع الحديثة) وهي -الَّتي تستقي معلوماتها من المصادر القديمة- الَّتي وفاة أعلامها بعد سنة (١٢٧٠هـ) حتَّى يومنا هذا، فتدخل ضمنها مصادر (المتأخِّرينَ)، ومصادر (متأخِّري المتأخِّرينَ)، ومصادر (المعاصرينَ) الَّذينَ أدركْنا حياتَهم، فعاصرْناهم، ومصادر هذا القسم رتَّبْناها على النَّحو الآتي: الاسم الثُّلاثيّ (سنة الوفاة بالسَّنَة الهجريَّة)، وإنْ كانَ حيًّا نعقِّب اسمه بالقول: (معاصر)، وإنْ كانَ من حملة (الدُّكتوراه) نعقِّب اسمه بالقول: (الدُّكتور)[٥].

وأمَّا القسم (الثَّالث) فهو (الرَّسائل والأطاريح)، وتفرَّعَ إلى (رسائل الماجستير)، و(أطاريح الدُّكتوراه)، وأمَّا القسم (الرَّابعُ) فهو (البحوثُ العلميَّة).

وقد عقدْنا هذا البحث على ملخَّصٍ، ومقدِّمةٍ، ومبحثينِ، أمَّا المبحث (الأوَّل) فقد كانَ بعنوان (السِّيرة القُرْآنيَّة)، وقد تضمَّن مطلبينِ، المَطْلَبُ الأَوَّلُ: المُسْتَوَى العَامُّ، والمَطْلَبُ الثَّاني: المُسْتَوَى الخَاصّ. والأخير تفرَّعَ إلى فرعينِ: الفرع الأوَّل (التَّعامل الخارجيّ)، والفرع الثَّاني (التَّعامل الدَّاخليّ).

وأمَّا المبحث (الثَّاني) فقد كانَ بعنوان (السِّيرة التَّفسيريَّة)، وتضمَّن مطلبينِ: المَطْلَبُ الْأَوَّلُ: الخِطَابُ فِي التَّنْزِيلِ المَكِّيّ، والمَطْلَبُ الثَّاني: الخِطَابُ فِي التَّنْزِيلِ المَدَنِيّ. وأنهيْنَا البحث بالخاتمة والنَّتائج، فثبت المصادر والمراجع.

وآخرُ دعوَانا أنِ الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ

٤ الفتلي، سكينة عزيز؛ جبار كاظم الملا، الدراسات الفقهية في مدرسة الحِلَّة التَّفسيريَّة؛ دراسةٌ تأصيليَّةٌ، ط١ (الحلة المشرفة: مؤسَّسة دار الصَّادق الثَّقافيَّة، ١٤٤٤هـ)، ٣٣.

٥ الفتلي، الملا؛ ٣٣-٣٤.

المَبْحَثُ الْأَوَّلُ: السِّيرَةُ القُرْآنِيَّةُ

وقد خصَّصْنا هذا المبحث لنافذةٍ من نوافذ السِّيرَة القُرْآنِيَّة، هي (السِّيرَةُ الأَخْلَاقِيَّةُ) للنَّبِيّ الأعظم محمَّد ﷺ ؛ ولكي نحقِّقَ الفرضيَّة الكبرى الَّتي انطلقْنا منها، فلا بُدَّ لنا من تحديد (مستويات السِّيرة القُرْآنيَّة) –السِّيرَة الأَخْلَاقِيَّة– وتعضيد تلك المستويات (النَّظريَّة)، بالنُّصوص القُرْآنيَّة؛ لكونها تمثِّل الجانب (التَّطبيقيّ) لتلك المستويات النَّظريَّة، ومن مجموعها نستطيع أنْ نقدِّمَ للقارئ الكريم (السِّيرة القُرْآنيَّة) الَّتي تتجلَّى لنا فيها –بوضوحٍ تامٍّ– السِّيرة الأخلاقيَّة لنبيِّنا الأعظم محمَّد ﷺ .

ومن النَّاحِية (الإجرائيَّة) للسِّيرة الأخلاقية مستويانِ: أمَّا المستوى الأوَّل فهو المستوى (العامّ)، وأمَّا المستوى الثَّاني فهو المستوى (الخاصّ)، ومن الجدير بالذِّكر أنَّ المستوى الأخير تتفرَّع عنه عدَّة تعاملات للنَّبِيّ الأكرم محمَّد ﷺ ، مع (الآخر) مهما كانَ جنسه.

وقد رأيْنا أنْ نبدأَ بـ(العامِّ)، وبعد أنْ نستوفيّ بحثَه، منه ننطلق إلى (الخاصّ)، وبهذا نكون قد راعيْنا المنهج (العِلْمِيّ)؛ بكوننا قدْ تدرَّجْنا من (العامّ) إلى (الخاصّ)، وقد خصَّصْنا لكلِّ مستوى من تلك المستويات مطلبًا خاصًّا به.

المَطْلَبُ الأَوَّلُ: المُسْتَوَى العَامُّ

وهو مستوى سلوكي (أخلاقي) ظهرَ من النَّبيّ محمَّد ﷺ في تعامله مع جميع مَن التقى به من دون استثناء، أو تمييز لفردٍ على آخر، قالَ تعالى: ﴿**وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ**﴾ (القلم: ٤). الشَّاهد فيه: (خُلُقٍ عَظِيمٍ)، فالباري جلَّ جلالُه لم يكتفِ بذكر نبيّ الرحمة محمَّد ﷺ بأنَّه على خُلُقٍ، وإنَّما وصفَ خُلُقَه بـ(عظيم)، ومن الجدير بالذِّكر أنَّ العظمة وصفَ الله تعالى بها فضلَه، فقال: ﴿**وَاللهُ ذُو فَضْلٍ عَظِيمٍ**﴾(آل عمران: ١٧٤). وبعبارةٍ أخرى: إنَّه جلَّ جلالُهُ وصف خُلُقَ نبيِّه بما وصفَ به فضلَه،

وهو (عَظِيمٍ)؛ وفي هذا دلالة على أنَّ الخُلُق، ولا سيَّما عظيمهُ سبيل من سبُل الارتقاء إلى الكمال[٦].

فمن يُوصَفُ خُلُقُهُ من الباري نفسِه بهذا الوصف في الدُّنيا، فيقينًا أنَّه في الآخرة يحظى بأعلى رتب الكمال. وقد تلمَّسَ المسلمونَ معطيات هذا الخُلُق على أرض الواقع في مجال التَّطبيق العمليّ. وهو يمثِّل مستوى (عامًّا)، فالنَّبِيّ محمَّد ﷺ يتعامل مع الجميع بهذا الخُلُق (العظيم).

خُلَاصَةٌ وَاسْتِنْتَاجٌ

إنَّ اللهَ تباركَ وتعالى وصفَ نفسَه بـ(العظمة)، ووصفَ نبيَّه محمَّدًا ﷺ بهذه الصَّفةِ نفسها، فقالَ عن نفسه: ﴿**وَاللهُ ذُو فَضْلٍ عَظِيمٍ**﴾، وقالَ عن نبيِّهِ ﷺ : ﴿**وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ**﴾. فالشَّاهد فيه: (عَظِيم) وردَ وصفًا لله تعالى، ووردَ وصفًا لنبيِّه محمَّدٍ ﷺ ، وهذه مرتبة من مراتب الكمال، تجعلنا نرفضُ بدءًا، أيَّة صورةٍ تفسيريَّة، تخالفُ هذا الكمال. أي: تخالف أخلاق النَّبِيّ، ولا تنسجمُ مع الكمالات الَّتي يتحلَّى بها، على وفْق ما وردَ مذكورًا في الصُّورة (القُرْآنيَّة). فما أحرانا اليومَ! أنْ نبحثَ عن الصُّورة القُرْآنيَّة، ونتمسَّكَ بها من جهةٍ، ونعرض الصُّورة (التَّفسيريَّة) عليها، فما وافقَها أخذْنا به، وما خالفَها ضربْنا به عرض الجدار، من دون النَّظر إلى المفسِّر الَّذي فَهِمَ تلك الصُّورة، فهو فَهْم لا قيمةَ له، طالما قدَّمَه لنا بما هو خلاف القُرْآن؛ لأنَّ الحاكميَّة للقُرْآن، لا لقول المفسِّر.

المَطْلَبُ الثَّانِي: المُسْتَوَى الخَاصُّ

وهو مستوى سلوكي (أخلاقي) ظهرَ من النَّبِيّ محمَّد ﷺ في تعامله مع فئات مختلفة، يمكنُنا أنْ نصنِّفَ هذا المستوى بلحاظ كلِّ صنفٍ من تلك الفئات المختلفة، بكونه مستوى خاصًّا. فقد قدَّمَ لنا القُرْآن تعاملًا مع (الآخر) الدِّينيّ، واللا دينيّ، فهو يشمل القوميّ، أو الرَّحِميّ، كما سمَّيْتُهُ، أو الصَّاحبيّ؛ ولتغطية هذه الجزئيَّات المندرجة تحت المستوى (الخاصِّ)، فقد خصَّصْنا لكلِّ جزئيَّةٍ منها فرعًا خاصًّا بها.

٦ المُلا، جبَّار كَاظِم؛ نظريَّة حاكمية الخطاب القُرْآني دِرَاسَةٌ تَحْلِيلِيَّةٌ، ط١ (الحِلَّة المشرَّفة: مؤسَّسة دار الصَّادق الثَّقافيَّة، ١٤٤٦هـ)، ٢٢.

الفَرْعُ الْأَوَّلُ: التَّعَامُلُ (الخارِجِيّ)

إنَّ الصُّورة (القُرْآنيَّة) قد بيَّنَتْ لنا تعامل نبيّ الرَّحمة محمَّد ﷺ مع فئةٍ خاصَّةٍ، يمثِّلُها في هذا الفرع: الآخر (اللا دِّينِيّ)، سواء مشركًا كانَ الآخرُ، أم كافرًا، فالنَّبيّ ﷺ كادَ أنْ يُهلكَ نفسَهُ على الآخر (اللا دِّينِيّ) -من أهل (الكفر)، و(المشركينَ)- على وفْق تصوير القُرْآن؛ ولإثبات هذا الأمر، حريٌّ بنا أنْ نقفَ على نموذجينِ قُرْآنيينِ، تجلَّى فيهما خُلُق النَّبِيّ مع الآخر (اللا دِّينِيّ)؛ لأنَّه لم يُؤمن. قالَ تعالى: ﴿**فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ عَلَى آثَارِهِمْ إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا بِهَذَا الْحَدِيثِ أَسَفًا**﴾(الكهف:٦)، الشَّاهد فيه: (فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ). وقالَ تعالى: ﴿**لَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَّفْسَكَ أَلَّا يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ**﴾(الشُّعراء:٣)، الشَّاهد فيه: (فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ) أيضًا، إلَّا أنَّ الأوَّل وردَ في الآية (السَّادسة) من سورة (الكهف)، في حين إنَّ الثَّاني وردَ في الآية (الثَّالثة) من سورة (الشُّعراء).

فالنَّبيّ الأكرم محمَّد ﷺ قاربَ إهلاك -بَخْع- نفسه على الآخر الـ(لا دِّينِيّ) من المشركين والكفَّار، وأهل الكتاب[٧]؛ بدلالة قوله تعالى -الَّذي جاءَ مسوقًا قبله- ﴿**وَيُنْذِرَ الَّذِينَ قَالُوا اتَّخَذَ اللهُ وَلَدًا * مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ وَلَا لِآبَائِهِمْ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا**﴾(الكهف: ٤- ٥). ومعلومٌ أنَّ قوله تعالى: ﴿**قَالُوا اتَّخَذَ اللهُ وَلَدًا**﴾ يُرادُ بهم أهل الكتاب، أي: اليهود، والنَّصارى، أمَّا اليهود فبدلالة قوله تعالى: ﴿**وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللهِ**﴾ (التَّوبة: ٣٠)، وأمَّا النَّصارى فبدلالة قوله تعالى: ﴿**وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللهِ**﴾(التَّوبة: ٣٠). وأمَّا هما معًا فبدلالة قوله تعالى: ﴿**وَقَالَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى نَحْنُ أَبْنَاءُ اللهِ وَأَحِبَّاؤُهُ**﴾(المائدة: ١٨)، وقد ردَّ القُرْآن على قوليهما، قالَ تعالى: ﴿**ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ يُضَاهِئُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ قَاتَلَهُمُ اللهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ**﴾ (الشُّعراء: ٣) ، وقالَ تعالى: ﴿**بَلْ أَنْتُمْ بَشَرٌ مِمَّنْ خَلَقَ يَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَلِلهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ**﴾(المائدة/ ١٨). ومَن كانَ هذا قولهُم من المشركينَ والكفَّار، ومع ذلك كانَ نبيُّ الرَّحمة باخِعًا نفسَه على آثارهم[٨].

٧ الحلي، أبو منصور الحسن بن يُوسُف بن المطهر؛ نهج الحق وكشف الصِّدق، الأرموي؛ عين الله الحسني، ط ٤ (قم المشرَّفة: دار الهجرة، ١٤١٤هـ)، ٣٠٨.

٨ الحلي؛ ٣٠٨.

إنَّ الصُّورة (القُرْآنيَّة) قد بيَّنَتْ لنا تعامل نبيّ الرَّحمة محمَّد ﷺ مع فئةٍ خاصَّةٍ أخرى، يمثِّلُها في هذا الفرع: الآخر الـ(لا دِّينيّ)، سواء كافرًا كانَ الآخرُ، أم مشركًا، مِن أهل الكتاب كانَ، أم مِن قوم محمَّد ﷺ ، فالنَّبيّ ﷺ بمقتضى الخُلُق العظيم الَّذي تحلَّى به فأوصلَه إلى الكمال في كيفيَّة التَّعاملِ مع أصحاب القولينِ المذكورينِ آنفًا، فمن كانَ هذا تعامله مع الآخر، فما بالُكَ كيفَ يكونَ تعاملُهُ مع أيِّ مسلمٍ من المسلمينَ الَّذينَ معه؟[٩]. أي: على مجريات (السُّلوك) مع الآخر الـ(لا دينيّ)[١٠] ، سواء كافرًا كانَ الآخرُ، أم مشركًا، فقد قالُوا في ترجمة الخُلُق العظيم الَّذي وُصِفَ به أنَّه ﷺ كلَّما آذاهُ الكفَّار من قومه، دعا لهم لا عليهم[١١]، قائلًا: ((اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِقَوْمِي، إِنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ)). ومن الجدير بالذِّكر أنَّ هذا الحديث متَّفقٌ عليه وردَ في كتب مدرسة (أهل البيت عليهم السلام) [١٢]، ووردَ في كتب مدرسة (الصَّحابة)[١٣].

قالَ تعالى: ﴿**أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا فَإِنَّ اللهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَاتٍ إِنَّ اللهَ عَلِيمٌ بِمَا يَصْنَعُونَ**﴾(فاطر/ ٨). الشَّاهد فيه: (فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَاتٍ)، فالنَّبيّ الأكرم محمَّد ﷺ قاربَ قتلَ نفسهِ على الكفَّار[١٤]؛ بمقتضى الخلق العظيم الَّذي تحلَّى به فأوصلَه إلى الكمال في كيفيَّة التَّعاملِ مع الكافر، فمن كانَ هذا تعامله مع الآخر، فما بالُك كيفَ يكون تعاملُهُ مع المسلم معه؟ [١٥] .

٩ المُلا؛ ٢٢.
١٠ المُلا؛ ٢٢.
١١ الحلي؛ ٣٠٨.
١٢ المجلسيّ، محمَّد باقر؛ بحار الأنوار الجامعة لدُرَر أخبار الأئمَّة الأطهار، ط٢ (بيروت: دار الوفاء، ١٤٠٣هـ)، ٩٥/ ١٩٧.
١٣ النوري، ابوزكريا محيي الدين يحيى بن شرف؛ رياض الصَّالحين، شُعيب الأرناؤُوط، ط٣ (بيروت: مؤسَّسة الرِّسالة، ١٤١٩هـ)، ١٨٨.
١٤ الحلي؛ ٣٠٨.
١٥ المُلا؛ ٢٢.

الفَرْعُ الثَّاني: التَّعامُلُ (الدَّاخِليّ)

قالَ تعالى: ﴿**اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللهُ لَهُمْ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللهِ وَرَسُولِهِ وَاللهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ**﴾(التَّوبة: ٨٠). الشَّاهد فيه: (إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً)، فقد وردَ عنه ﷺ أنَّه قالَ: ((وَاللهِ لَأَزِيدَنَّ عَلَى السَّبْعِينَ))؛ طمعًا منه في المغفرة للكفَّار، إنْ زادَ على السَّبعينَ، طالما المغفرة لا تحصل عند السَّبعينَ؛ على فرض صحَّة هذا الحديث الَّذي وردَ في كتب التَّفسير العائدة لمدرسة (الصَّحابة)[١٦]، ولا سيَّما التَّفاسير ذات الاتِّجاه (الأثريّ)؛ بمقتضى الخُلُق العظيم[١٧]، الَّذي تحلَّى به فأوصلَه إلى الكمال في كيفيَّة التَّعاملِ مع الكفَّار[١٨]، فمن كانَ هذا تعامله مع الآخر، فما بالُكَ كيفَ يكونَ تعاملُهُ مع المسلم معه؟[١٩].

قالَ تعالى -على لسانِ نبيّ الله يُوسُف عليه السلام مخاطبًا إخوتَه- ﴿**لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ يَغْفِرُ اللهُ لَكُمْ وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ**﴾(يُوسُف/ ٩٢). وهذه السُّنَّة قد جرَتْ في نبيّ الرَّحمة محمَّد ﷺ فقد خاطبَ قومه من قريش -حينَ قالُوا له في فتح مكَّة سنة (٨هـ): قدْ قَدَرْتَ فَأَسْجِحْ- فقالَ لهم: ((فَإِنِّي أَقُولُ كَمَا قَالَ أَخِي يُوسُفُ: ﴿**لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ يَغْفِرُ اللهُ لَكُمْ وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ**﴾))[٢٠]. فيوسف لحق به الأذى من إخوته، ومحمَّد لحقَ به من الأذى من قومه، قالَ تعالى: ﴿**وَالْكَاظِمِينَ الْغَيْظَ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ وَاللهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ**﴾(آل عمران: ١٣٤). الشَّاهد فيه: (كظم الغيظ، والعفو عن النَّاس، والإحسان إليهم). وظاهر الآية الكريمة الشَّريفة فيه دلالة على (الفِعْل)، بدلالة (الْكَاظِمِينَ)، وَ(الْعَافِينَ)، و(الْمُحْسِنِينَ). وقوله تعالى: ﴿**وَاللهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ**﴾ فيه دلالة على أنَّ الله جلَّ جلالُهُ يُحِبُّ من اتَّصفَ به من العفو عنِ النَّاس. وقد أمرَ الله تعالى به، قالَ تعالى: ﴿**وَلْيَعْفُوا وَلْيَصْفَحُوا**﴾(النُّور: ٢٢).

---

١٦ الخازن، أبو الحَسَن علاء الدِّين عليّ بن محمَّد الشَّيحي؛ لباب التَّأويل في معاني التَّنزيل المعروف بـ(تفسير الخازن)، تح: محمَّد عليّ شاهين، ط١ (بيروت: دار الكتب العِلْميَّة)، ٢/ ٢٦٦.

١٧ السُّيوطيّ، أبو الفضل جلال الدِّين عبد الرَّحمن بن أبي بكر، الدُّر المنثور في التَّفسير بالمأثور، تح: د.عبد الله عبد المحسن التُّركي، ط١ (القاهرة: مركز هَجَر للبحوث والدِّراسات العربيَّة الإسلاميَّة)، ٣/ ٢٦٤.

١٨ الحلي؛ ٣٠٨.

١٩ المُلا؛ ٢٢.

٢٠ الأزرقي، أبو الوليد محمَّد بن عبد الله الغسَّاني المكِّي؛ اخبار مكة وما جاء فيها من الآثار، تح: رشدي الصَّالح ملحس، ط٣ (بيروت: دار الأندلس)، ٢/ ١٢١.

ونبيُّ الرَّحمة محمَّد ﷺ سبَّاق لكلِّ صفة يُحبُّها الله جلَّ جلالُهُ؛ وخير مصداقٍ لهذا ما صدرَ عنه في فتح مكَّة سنة (٨هـ)، فقد قَالَ رَسُولُ الله ﷺ : ((مَا تَرَوْنَ أَنِّي صَانِعٌ بِكُمْ؟ قَالُوا: خَيْرًا، أَخٌ كَرِيمٌ، وَابْنُ أَخٍ كَرِيمٍ، قَالَ: اذْهَبُوا فَأَنْتُمُ الطُّلَقَاءُ))[٢١]، وقد أوردَهُ شرَّاح البخاريّ[٢٢]. وهي سمة سارية في أهل البيت صلوات الله عليهم أجمعين، فقد رُويَ أنَّ جارية للإمام عليّ بن الحُسَين عليهما السلام تسكب له الماء، فسقط الإبريق من يدها على وجهه فَشَجَّهُ -أي: جَرَحَهُ[٢٣] - فرفعَ الإمام عليّ بن الحُسَين عليه السلام رأسه إليها، فقالَتِ الجاريةُ: ﴿**وَالْكَاظِمِينَ الْغَيْظَ**﴾، فقالَ الإمام عليه السلام: قد كظمْتُ غيظي، قالَتْ: ﴿**وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ**﴾، فقالَ الإمام عليه السلام: قد عفَا اللهُ عنكِ، قالت: ﴿**وَاللهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ**﴾، فقالَ الإمام عليه السلام: اذهبي فأنْتِ حُرَّةٌ[٢٤]. ومن الجدير بالذِّكر أنَّ مصادر المجلسيّ في هذه الرِّواية كتب الأمالي[٢٥]، والتأريخ[٢٦] والمناقب[٢٧].

قالَ تعالى: ﴿**فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّواْ مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ**﴾(آل عمران/ ١٥٩). فالرَّحمة المحمَّديَّة امتدادٌ للرَّحمة الإلهيَّة الَّتي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ، قالَ تعالى: ﴿**وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ**﴾(الأعراف/ ١٥٦). فهم لم ينفضُّوا من حوله؛ لأنَّه لم يكنْ فظًّا قط؛ بدلالة (لو) في العربيَّة الَّتي هي (حرف امتناعٍ لامتناعٍ)، أي: إنَّ الفظَّ ممتنعٌ؛ لأنَّ الفظَّ ممتنعٌ.

وواضحٌ ممَّا تقدَّمَ أنَّ السِّيرة (الأخلاقيَّة) الَّتي تحلَّى بها النَّبيُّ الأكرم محمَّد ﷺ ، جعلَتْ منه قدوةً

---

٢١ ابن هشام، أبو محمَّد جمال الدِّين عبد الملك بن هشام؛ السِّيرة النَّبويَّة المعروفة بـ(سيرة ابن هشام)، السقا، تح: مصطفى إبراهيم الأبياريّ، و عبد الحفيظ شلبي، ط٢ (مصر- القاهرة: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابيّ الحلبيّ وأولاده)، ٢/ ٤١٢.

٢٢ العَسْقَلاني، ابن حَجَر أحمد بن علي؛ فتح الباري بشرح البخاري، محبُّ الدِّين الخطيب تح: محمَّد فؤاد عبد الباقي، ط١ (مصر-القاهرة: المكتبة السَّلفيَّة)، ٨/ ١٨.

٢٣ الرَّازي، أبو عبد الله زين الدِّين محمَّد بن أبي بَكر؛ مختار الصحاح، مادَّة: (شَجَجَ)،ط١ (بيروت- لبنان: دار الفكر).

٢٤ المجلسيّ؛ ٤٦/ ٦٨.

٢٥ الصدوق، أبو جعفر شيخ المحدِّثين محمَّد بن علي؛ امالي الصدوق، تح: قسم الدِّراسات الإسلاميَّة، ط١ (قم المشرَّفة-ايران: مؤسَّسة البعثة)، . /٢٠١

٢٦ المفيد، أبو عبد الله محمد بن محمد العكْبَري البغدادي؛ الارشاد في معرفة حُجَجِ الله على العباد، تح: مؤسَّسة آل البيت (عليهم السلام) لتحقيق التُّراث، ط٢ (دار المفيد)، / ٢٧٤.

٢٧ ابن شَهْرآشوب، ابن شهر اشوب أبو عبد الله الحافظ محمَّد بن علي؛ مناقب آل أبي طالب المعروف بـ(مناقب ابن شَهْرآشوب)، تح: لجنة من أساتذة النَّجف الأشرف، د. ط (النَّجف الأشرف: المطبعة الحيدريَّة، ١٣٧٦)، P. ٢٩٦/ ٣.

حسنةً، قالَ تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللهَ كَثِيرًا﴾(الأحزاب/ ٢١) . ولا شكَّ أنَّها سبيل من سبُل الارتقاء إلى (مراتب الكمال) في الدَّنيا، ومن نالها في الدُّنيا، فيقينًا أنَّها من نصيبه في الحياة الأخرويَّة، من دون أدنى شكٍّ في ذلك. وحريٌّ بنا أنْ نُنوِّهَ أنَّ ما تقدَّم ذكره هو (صورة قُرآنيَّة) للسِّيرةِ النَّبَويَّةِ.

المَبْحَثُ الثَّانِي: السِّيرَةُ التَّفْسِيرِيَّةُ

بعد التَّسليم بكون (قواعد التَّفسير) من أدوات التَّفسير، وبكون (أسباب النُّزول) من قواعد التَّفسير؛ لذا تجدنا نحاكم هذه الجزئيَّة من أدوات التَّفسير، برجوعنا إلى الخطاب القُرآنيّ نفسه، فبه نحاكم الفَهْم المتحصَّل للمفسِّرين؛ بمقتضى هذه الأداة، أو تلك من أدوات التَّفسير، ولا سيَّما (أسباب النُّزول)، فهي مدار بحثنا.

وبعبارة أخرى: إنَّ الخطاب القُرْآنيّ يمتلك قابليَّة محاكمة أدوات التَّفسير، فهو له الحاكميَّة عليها، وليسَ العكسُ صحيحًا. فهي وسيلة إلى فَهْمه، إلَّا أنَّ هذه الوسيلة قد تصيب، أو تخطئ، وفي هذا البحث نسعى إلى تشخيص الفَهْم الخاطئ؛ باعتماد الخطاب القُرْآنيّ نفسه. فهو من يرفض هذا الفَهْم، ويقبل ذاك، ورفضه راجعٌ، إلى استعمال هذه الأداة، أو تلك؛ لأنَّها لا تنسجم مع الخطاب القُرْآنيّ؛ لأنَّ الخطاب بلحاظ التَّنزيل (المكيّ)، و(المدنيّ) امتلك الحاكميَّة على تلك الأدوات الَّتي تحدو بالمكيّ إلى المدنيّ، وتحدو بالمدنيّ إلى المكيّ. مع تسليمنا بكون الخطاب القُرْآني –اللُّغة الشِّفاهيَّة– بتنزيله (المكِّيّ)، أو (المدنيّ) خطابًا واحدًا، وهذا الخطاب عند صيرورته نصًّا –اللُّغة المدوَّنة– كوَّن قُرْآنًا واحدًا لا قُرْآنين، أحدهما (مكِّيّ)، والآخر (مدنيّ)، كما يرى (المستشرقونَ) –متوهِّمينَ– وتبعهم (الحداثيُّونَ).

ومردُّ ذلك راجعٌ إلى تنوُّع الخطاب القُرْآنيّ في التَّنزيل (المكِّيّ)، و(المدنيّ) على مستوى (شكل الخطاب) تارةً، وعلى مستوى (أنماط الخطاب) تارةً ثانية، وعلى مستوى (مضامين الخطاب) تارةً ثالثة.

ومن الجدير بالذِّكر أنَّنا لو سلَّمْنا بوجود تنوُّعٍ في الخطاب القُرْآنيّ بين التَّنزيل (المكّيّ)، و(المدنيّ) في الشَّكل، والأنماط والمضامين -وهو الحقُّ- إلَّا أنَّ الخطاب القُرْآنيّ بتنزيله (المكِّيّ)، و(المدنيّ) بلحاظ التَّحدِّي خطابٌ واحدٌ. وبعبارةٍ أخرى: إنَّ الخطاب القُرْآنيّ في التَّنزيل (المكِّيّ) قائمٌ على (التَّحدِّي)، والأخير يثبتُ (الإعجاز)، وبثبوت الإعجاز يثبتُ كونَ القُرْآن (إلهيًّا)، وبهذا تسقط ورقة المدَّعينَ -باطلًا- كونَ القُرْآن (بشريًّا). وما قيلَ عن الخطاب القُرْآنيّ في التَّنزيل (المكِّيّ)، يُقالُ عن الخطاب القُرْآنيّ في التَّنزيل (المدنيّ) أيضًا.

لَمَّا كانَ الخِطَاب القُرْآنيّ -بلحاظ تنزيله- تارةً يكون (مكِّيَّ) التَّنزيل، وتارةً يكون (مدنيَّ) التَّنزيل[٢٨]؛ لذا يمكن اللُّجوء إليه لجعله معيارًا لقبول الأقوال، أو عدم قبولها، وهذا أمر لم يُلْتَفَتْ إليه، بكون التَّنزيل يمنح الخِطَاب القُرْآنيّ طاقةً مكتنزةً، وهذه الطَّاقة تجعل الخِطَاب القُرْآنيّ يقبل ما يُقال بحقِّه من (فَهْم)، أو (تفسير)، أو (تأويل)؛ بمقتضى أدوات التَّفسير، وهذا ما عبَّرْنا عنه بـ(حاكميَّة الخِطَاب القُرْآنيّ) على أدوات التَّفسير، بل على فَهْم المفسِّرينَ.

ومن الجدير بالذِّكر أنَّ عدم الالتفات إلى الخِطَاب القُرْآنيّ أوقعَ (العقل التَّفسيريّ) في محنة، يمكنُنَا أنْ نعبِّرَ عنها بـ(محنة العقل التَّفسيريّ)؛ لأنَّه انساقَ وراءَ أدوات التَّفسير، فأودَتْ به إلى منحى بعيد عن الواقع، ومخالف لتنزيل الخِطَاب القُرْآنيّ؛ لأنَّ الخِطَاب القُرْآنيّ يأباه.

وبعبارةٍ أخرى: إنَّ (محنة العقل التَّفسيريّ) تشكِّل (أزمة فكريَّة)، وأحيانًا (سقطة خُلُقِيَّة)[٢٩]؛ لأنَّها تطعن بـ(المقدَّس)، وفي طليعة المقدَّسات شخص النَّبيّ الأكرم محمَّد ﷺ، حين تقدِّم لنا صورة (تفسيريَّة)، يقول القُرْآن بخلافها؛ لأنَّ عقل المفسِّر قد تشبَّثَ برأي هو في الأصل ينسجم مع هواه، أو مع الخلفيَّة (الفكريَّة)، و(العقديَّة) المسبقة له، أو مع (المدرسة) الَّتي ينتمي إليها في هذه الإطار التَّفسيريّ. وبهذا يكون قد تنكَّر للصُّورة (القُرْآنيَّة) الَّتي هي وليدة مجموع ما وردَ

٢٨ المنصوري، وسيم عباس؛ تنوع الخطاب القرآني رسالة (ماجستير)، أ.د.جبَّار كَاظِم المُلَّا (جامعة بابل/ بابل: مقدَّمة إلى مجلس كلِّيَّة العُلُوم الإسلاميَّة)، ١٤٤٦هـ.

٢٩ الناصر، غالب، (معاصر)؛ السرد والتاريخ والمجتمع السمات الدلالية والخصائص النوعية للسرد القصصي والتاريخي القرآني وأثره في تكوين المحتوى الثقافي للمجتمع الإسلامي، ط١ (كربلاء المقدَّسة: قسم الشُّؤون الدِّينيَّة)، / ٣٣.

في الخِطَاب القُرْآنيّ في التَّنزيل (المكّيّ)، و(المدنيّ)، وقلَبَ لها ظَهْرَ المِجَنِّ *، فالصُّورة (التَّفسيريَّة) السَّائدة، هي اختيار كثير من المفسِّرينَ.

وممَّا يُؤيِّد ذلك قول أحد المفسِّرين في تعليقه على قولهم: إنَّ سورة (عَبَسَ) -قالَ تعالى: ﴿**عَبَسَ وَتَوَلَّى * أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى**﴾(عَبَسَ/ ١- ٢). نزلَتْ في نبيّ الرَّحمة محمَّد ﷺ . ((قالَ كثيرٌ من المفسِّرينَ، وأهل الحشو: إنَّ المراد به النَّبيّ ﷺ ، قالُوا: وذلك أنَّ النَّبيّ ﷺ كانَ معه جماعةٌ من أشراف قومه ورؤسائهم، قد خلا بهم، فأقبلَ ابن أمِّ مكتوم؛ ليُسلِّمَ، فأعرضَ النَّبيّ ﷺ عنه كراهيَّة أنْ تكرهَ القومُ إقبالَهُ عليه فعاتبَهُ اللهُ على ذلك))[٣٠].

ومن الجدير بالذِّكر أنَّ الصُّورة (التَّفسيريَّة) قد أهدرَتْ الصُّورة (القُرْآنيَّة) الَّتي قدَّمَتْ لنا صورة حقيقيَّة (قيميَّة) عنِ شخصيَّة النَّبيّ الأعظم محمَّد ﷺ ؛ لأنَّها استعاضتْ عنِ الصُّورة (القُرْآنيَّة) بـ(أسباب النُّزول)[٣١]، الواردة في روايات لم تثبت صِحَّتُها[٣٢]، واعتمادها في إلصاق صفة (العُبُوس)، وصفة (التَّولِّي) بالنَّبيّ محمَّد ﷺ، بل الإصرار على نزولها فيه، وعدم القبول بنزولها في غيره من أفراد الأمَّة الإسلاميَّة.

وقد انتقدَ المفسِّرونَ من مدرسة (أهل البيت) صلوات الله عليهم أجمعينَ تلك الصُّورة (التَّفسيريَّة) الَّتي مثَّلَتْ اختيار كثير من المفسِّرينَ، فقالَ أحدهم: ((وهذا فاسد))[٣٣]. وَحَرِيٌّ بنا أنْ نُنَوِّهَ، فنقول: إنَّ مصطلح (فاسد) تَسَرَّبَ من عِلْم (أصول الفِقْه) إلى (التَّفسير)؛ لأنَّ (الصِّحَّة والفساد) مصطلحان مستعملان عند علماء (أصول الفِقْه)[٣٤].

أمَّا قول الشَّيخ الطُّوسيّ بكون الصُّورة (التَّفسيريَّة) هي اختيار كثيرٍ من المفسِّرينَ، فهذا أمرٌ

---

٣٠ الطوسي، أبو جعفر شيخ الطائفة محمد بن الحسن؛ التبيان في تفسير القرآن، مؤسَّسة النَّشر الإسلامي، ط١ (قم المشرَّفة- ايران: مؤسَّسة النَّشر الإسلامي)، ١٠/ ٢٦٧.

٣١ شحرور، محمد (معاصر)؛ القصص القرآني قراءة معاصرة، ط١ (بيروت- لبنان: دار الساقي)،/ ١٧٧.

٣٢ شحرور؛/ ١٧٧.

٣٣ الطوسي؛ ١٠/ ٢٦٧.

٣٤ الملا، جبار كاظم؛ مناهج البحث الاصولي عند المتكلمين والاحناف- رسالة (ماجستير)، (جامعة الكوفَة- النجف الأَشرف: غير منشورة/ مُقَدَّمَةٌ إِلَى مَجْلِسِ (كُلِّيَّةِ الفِقْهِ))،/ ١٢٤.

* الترس: وهو صفيحة مِن خَشَبٍ أو مَعدِنٍ، كانَ يحملُها المُحارِبُ في ذراعه للوقاية مِن السَّيف ونحوه.

عجيب! لأنَّهم اختارُوا صورةً تقدح بسيرة النَّبِيّ محمَّد ﷺ ، وتمسُّ ساحة (قدسه)، مع العِلْم أنَّ قبالة هذه الصُّورة (المشينة) صورة قرآنيَّة تقوم على تنزيه النَّبيّ، وتحفظ ماله من مقام مقدَّس.

في حين إنَّ الخِطَاب القُرْآنيّ الَّذي نلمسُ فيه صورة (قُرْآنيَّة)، هي صورةٌ لا تنخرمُ في أيِّ مقطعٍ من مقاطعها، فهي رؤية قُرْآنيَّة شكَّلها الخِطَاب القُرْآنيّ من مجموع تنزيله في العهدينِ (المكِّيّ)، و(المدنيّ).

فلو تأمَّلْنا (تنزيل) الخِطَاب القُرْآنيّ -المذكور آنفًا- لوجدْناه (مكِّيّ) التَّنزيل، ولمَّا كانَ الرَّاوي لأسباب النُّزول ينبغي أنْ يكونَ شاهدًا على الحادثة، والشَّهادة لا تتحقَّق ما لم يكنْ حاضرًا؛ لذا تطلَّب ذلك أمرينِ: أمَّا الأمر (الأوَّل) فهو أنْ يكونَ (الشَّاهد) -هنا- من (أهل مكَّة)، لا من (أهل المدينة)، أو من غيرها، وأمَّا الأمر (الثَّاني) فهو أنْ يكونَ (الشَّاهد) حاضرًا الواقعة. وبعبارةٍ أخرى: إنْ كانَ الرَّاوي من (أهل المدينة)، فهو مرفوضٌ من جهة الخِطَاب القُرْآنيّ؛ لأنَّ الخِطَاب (مكِّيّ) التَّنزيل، فكيف يكون الشَّاهد على تنزيله من أهل المدينة؟ أي: كيفَ يكونُ الغائبُ شاهدًا؟!.

وعلى مبنى (حاكميَّة الخِطَاب القُرْآنيّ) -هنا- تسقط رواية (مالك بن أنس): أبي حمزة الأنصاريّ الخزرجيّ النَّجَّاريّ المدنيّ (ت/ ٩٣هـ)[٣٥]، بكونها نازلة في نبيّ الرَّحمة محمَّد ﷺ ؛ لأنَّه من أهل المدينة. وبعبارةٍ أخرى: إنَّ هذا الأمر يمكن اكتشافه بالرُّجوع إلى حاكميَّة الخِطَاب القُرْآنيّ من دون الرُّجوع إلى (سند الرِّواية).

ولو تأمَّلْنا (نمط) الخِطَاب القُرْآنيّ -المذكور آنفًا- لوجدْنا أنَّه وردَ بنمط (خِطَاب الغائب)، فقوله تعالى: ﴿عَبَسَ﴾ الخطاب فيه للغائب، وقوله تعالى: ﴿وَتَوَلَّى﴾ الخطاب فيه للغائب أيضًا. وهذا يعني أنَّه (مُبْهَم). وكلَّما وردَ الخطاب مُبْهَمًا، كَثُرَ الكلام في بيانه؛ لأنَّ البيان يختلف باختلاف (المباني)، و(الأصول)، و(القواعد) التَّفسيريَّة. فجرُّ حادثة نزول الخِطَاب القُرْآنيّ في شخص النَّبِيّ دون سواه، بلِ الاصرار على نزولها في شخصه الكريم، أمر لافتٌ للنَّظر، مع

٣٥ الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد؛ سير أعلام النبلاء، تح: محمَّد نعيم العرقسوسي، شُعيب الأَرناؤُوط، ط٩ (بيروت- لبنان،: مؤسَّسة الرِّسالة)، ٣/٣٩٦.

وجود أقوال أخر، تقول: إنَّها نازلةٌ في غيره.

ولو احتكمْنا إلى الخِطَاب القُرْآنيّ نفسه -المكِّيّ تنزيلًا- لوجدْناهُ يرفض هذا النُّزول؛ لأنَّ الخِطَاب تضمَّنَ صفتينِ مذمومتينِ، أمَّا الصِّفة الأولى فهي (العُبُوس)؛ وأمَّا الصِّفة الثَّانية فهي (التَّولِّي). والخِطَاب القُرْآنيّ يرفض أنْ يكونَ المقصود من الغائب (محمَّدًا) ﷺ ؛ لأنَّه يتعارض مع الخِطَاب القُرْآنيّ المكِّيّ الموجَّه للنَّبِيّ الأعظم محمَّد ﷺ من جهةٍ، ويتعارض مع الخِطَاب القُرْآنيّ المدنيّ الموجَّه للنَّبِيّ الأعظم محمَّد ﷺ من جهةٍ أخرى.

ولكي نتحقَّقَ من الأمر فلا بُدَّ من الوقوف على الخِطَاب القُرْآنيّ الموجَّه إلى النَّبِيّ الأكرم محمَّد ﷺ ؛ لكي نكشف زيف السِّيرة (التَّفسيريَّة)، ولمَّا كانَ للخِطَاب القُرْآنيّ تنزيلانِ؛ لذا خصَّصْنا لكلٍّ منهما فرعًا خاصًّا به.

المَطْلَبُ الأَوَّلُ: الخِطَابُ فِي التَّنْزِيلِ المَكِّيّ

فقد وردَ في التَّنزيل (المكّيّ) وَصْفُ خُلُقِ النَّبِيّ ﷺ بأنَّه (عظيم) في سورة (القلم) المكِّيَّة التَّنزيل، قالَ تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾(القلم/ ٤)، والخطاب القُرْآنيّ المكِّيّ الموجَّه للنَّبِيّ الأكرم محمَّد ﷺ ، كانَ بنمط المخاطب ((ولم يُؤثر عنِ البارئ تعالى أنَّه خاطبَ نبيَّهُ بضمير الغائب))[٣٦]، فهذا النَّمط من الخطاب القُرْآنيّ غير مألوفٍ في التَّنزيل المكِّيّ[٣٧]؛ وممَّا يُؤيِّد ذلك الخطاب القُرْآنيّ في التَّنزيل المكِّيِّ في السُّور الآتية: (طه)، (يس)، (المدَّثِّر)، (المزَّمِّل)[٣٨] ، قالَ تعالى: ﴿طه * مَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى﴾(طه: ١ – ٢)، وقالَ تعالى: ﴿يس * وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ * إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ (يس: ١ – ٣) ، وقالَ تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ * قُمْ فَأَنْذِرْ﴾(المدَّثِّر: ١ – ٢)، وقالَ تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُزَّمِّلُ * قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا﴾(المزَّمِّل: ١–٢) ، وقالَ تعالى: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾(التَّوبة: ١٢٨)، وقالَ تعالى: ﴿وَلاَ تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ﴾(الأنعام: ٥٢). فكيفَ يُعرض النَّبِيّ محمَّد ﷺ بوجهه عن الأعمى في سورة (عَبَسَ) على وَفْق الصُّورة (التَّفسيريَّة)، والقُرْآن يقولُ له في سورة (الأنعام) في الآية (الثَّانية والخمسينَ) منها: ﴿وَلَا تَطْرُدِ...﴾؟! فالتمسُّك بالصُّورة (التَّفسيريَّة) يوحي لنا بوجود (الاختلاف) في القُرْآن، وهو محالٌ؛ لقوله تعالى: ﴿أَفَلاَ يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ اخْتِلاَفًا كَثِيرًا﴾(النِّساء: ٨٢) .

يتَّضح لنا ممَّا تقدَّمَ أنَّ الخِطَاب القُرْآنيّ الموجَّه للنَّبِيّ ﷺ في التَّنزيل (المَكِّيّ) قد أجلَّ الله فيه قدر النَّبيّ ﷺ عن صفة (العُبُوس)، و(التَّولِّي)، ونحوهما؛ لأنَّه كيف يصفه بالعبوس والتَّقطيب، وقد وصفَهُ بالخُلُق العظيم[٣٩] .؟!

فهل مَن عرفَ النَّبِيّ ﷺ، وحُسْن أخلاقه، وما خصَّهُ الله تعالى به من مكارم الأخلاق، على وفْق الصُّورة (القُرْآنيَّة)، يمكنه أنْ يقبل الصُّورة (التَّفسيريَّة) الَّتي فيها طعن واضح بمقامه الكريم؟!

---

٣٦ المقداد، محمد الرصافي (معاصر)؛ دفاعا عنِ النبي، شعبة النَّشاطات الدِّينيَّة، ط١ (كربلاء المقدَّسة: قسم الشُّؤون الدِّينيَّة– العتبة الحُسينيَّة المقدَّسة)، ١٢٨/.

٣٧ البحراني، ابن المتوج جمال الدين أحمد بن عبد الله الجزيري؛ الآيات الناسخة والمنسوخة، تح: ماجد–البلاد القديم العُوينات، ط١ (عترت)، ١٣٢–١١٩.

٣٨ الملا، عبير جبار كَاظم؛ الآراء التفسيرية لابن المَنَوج البحراني، دراسةٌ نقديَّةٌ رسالة (ماجستير)، بإشراف الأستاذ الدكتور حكمت عبيد الخفاجي (جامعة بابل– بابل: مقدمة إلى مجلس كلية العلوم الإسلامية)، ٧١-٦٦.

٣٩ الطوسي؛ ١٠-٢٦٧.

المطلب الثاني: الخطاب في التنزيل المدني

ولو احتكمْنا إلى الخطاب القُرْآنيّ -المَدنيّ تنزيلًا- لوجدْناهُ يرفض هذا النُّزول أيضًا؛ لأنَّه يتعارض مع الخطاب القُرْآنيّ المدنيّ المادح للنَّبيّ الأعظم محمَّد ﷺ ؛ لأنَّه وردَ في التَّنزيل (المدنيّ) وَصْفُ النَّبيّ ﷺ بأنَّه ﴿**أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ**﴾ في سورة (الأحزاب) المدنيَّة التَّنزيل، قالَ تعالى: ﴿**لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ**﴾(الأحزاب: ٢١) .

والخطاب القُرْآنيّ المدنيّ الموجَّه للنَّبيّ الأكرم محمَّد ﷺ ، كانَ بنمط المخاطب، فالنَّمط بصيغة (الغائب) موجَّهًا للنَّبيّ الأكرم محمَّد ﷺ من الخطاب القُرْآنيّ غير مألوفٍ في التَّنزيل المدنيّ أيضًا[٤٠] .

وممَّا يُؤيِّد ذلك الخطاب القُرْآنيّ في التَّنزيل المدنيّ في سُورٍ عديدةٍ، نحو ما وردَ في سورة (الأحزاب) المدنيَّة تنزيلًا، قالَ تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا**﴾(الأحزاب: ٤٥) ، ونحو ما وردَ في سورة (المائدة) المدنيَّة تنزيلًا، قالَ تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ**﴾(المائدة: ٦٧) .

وهذا النَّمط من الخطاب يردُّ على القائلينَ من المستشرقينَ، ومن تبعهم من المحدثينَ إنَّ القُرْآن بشريٌّ، وقد كتبَهُ محمَّد ﷺ، فإنْ كانَ القُرْآن بشريًّا -كما يزعمونَ- فكيفَ يوجِّه محمَّدٌ الخطاب إلى نفسه؟!

وما قيلَ عن (العبوس) في سورة (عَبَسَ) يُقال عن (اليُتْم) في سورة (الضُّحى)، فالصُّورة (التَّفسيريَّة) حملتْ (اليُتْم) على (فاقد الأب)، وهي صورة محتملةٌ، في حين إنَّ الصُّورة (القُرْآنيَّة) حملَتْ اليُتْم على (التَّفرُّد)، وهو معنى ينسجم مع الصورة (القُرْآنيَّة) الَّتي قدَّمْتْه بأعلى مراتب (الكمال)، والتَّفرُّد ينسجمُ معها، فلا يُقال بعد ذلك: هذا معنى بعيد، ولا يحمل اللَّفظ على المعنى البعيد بوجود القريب، أي: فاقد الأب؛ لأنَّ قرائن الكمال في السِّيرة (الأخلاقيَّة) هي قرينة -بحسب ما أرى- جعلَتْ من المعنى البعيد كما يزعمونَ، أنْ يكونَ معنى قريبًا، بل أرى أنَّه الأقرب، أي: أقرب من المعنى القريب السَّائد في الصُّورة (التَّفسيريَّة).

وأوَّل من وقفَ على هذه الصُّورة القُرْآنيَّة -بحسب تتبُّعنا- الطَّبْرَسِيّ: أبو عليّ، أمين الإسلام الفضل

٤٠ البحراني؛ ١١٩-١٣٢.

بن الحَسَن (ت/ ٥٤٨هـ)، وقد استدركها على الطُّوسِيّ: أبي جعفر، شيخ الطَّائفة محمَّد بن الحسن (ت/ ٤٦٠هـ).

وبهذا ندفع قول من قالَ: إنَّ الطَّبْرَسِيّ أخذَ تفسيره (مَجْمَع البيان) من تفسير الطُّوسيّ (التِّبيان) من دون أنْ يستدركَ شيئًا. نعم، طريقة المتقدِّمينَ كانُوا يأخذون كثيرًا من تفاسير مَن تقدَّمَهم، ولم يكن عيبًا يومئذ.

وبعد هذه المقدِّمة أقف على نصِّ الطَّبْرَسِيّ في تفسيره للآية (السَّادسة) من سورة (الضُّحى)، قالَ تعالى: ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى﴾ (الضُّحى:٦)، ((أَنْ يكونَ المعنى ألم يجدك واحدًا، لا مِثْلَ لك في شرفك وفضلك، فآواك إلى نفسه، واختصك برسالته من قولهم: دُرَّة يتيمةٌ، إذا لم يكن لها مِثْلٌ))[٤١].

ومن الجدير بالذِّكر أنَّ هذه الصورة هي الَّتي تبنَّاها أحد علماء (الحِلَّة) المعاصرينَ، عَالِم سُبَيِّط النِّيليّ (ت/ ١٤٢١هـ)، فهو مسبوق إليها؛ فقد سبقَه إليها الطَّبْرَسِيّ؛ لأنَّها من مبتكراته، كما يظنُّ بعض الباحثينَ. فقوله: أي: وجدَكَ منفردًا في الموجودات وحيدًا، لا أحدَ يشبهُكَ، فآوَى، أي: جعلَ بعضهم يأوي إليكَ، وتأوي إليهم؛ ليتحقَّقَ التَّفَرُّدُ بصورتِهِ الظَّاهرةِ[٤٢]. مأخوذٌ من الطَّبْرَسِيّ.

وفي هذا ثناء غريب من نوعه؛ لأنَّه يُفْهَمُ منه أَنْ بعثَهُ بالنُّبوَّةِ والرِّسالة لشخصه هو أصلًا، ولأنَّه هو كذلك فقد تقرَّر أَنْ يجمعَ حوله من لهم نصيبٌ من هذه الفَرْدِيَّةِ؛ لذلك لم يأخذِ الفِعْلُ (أوَى) مفعولَهُ، فلم يقلْ (آواك) كما زعمَ الاعتباطُ في تقديره، فما أدراهُ أَلَّا يكونَ التَّقديرُ هو: (فآواهم) إليك، فيكون المفعول (هم)؟

ويتَّضح لنا ممَّا تقدَّم أنَّ (اليُتم) بمقتضى الصُّورة (القُرْآنيَّة) هو (التَّفرُّد)، في حين إنَّه بمقتضى الصُّورة (التَّفسيريَّة) هو موت الأب، والنَّبيّ ﷺ في بطن أمِّه.

ونظائره كثيرة، نحو: (الأمِّيّ)، فهو بمقتضى الصُّورة (القُرْآنيَّة) عدم (ممارسة) القراءة والكتابة، لا عدم (معرفة) القراءة والكتابة، في حين إنَّ (الأمِّيّ) بمقتضى الصُّورة (التَّفسيريَّة) هو عدم

٤١ الطبرسي، أبو علي أمين الإسلام الفضل بن الحسن؛ مجمع البيان في تفسير القرآن، تح: هاشم الرَّسوليّ المحلَّاتيّ، ط١، (بيروت- لبنان،: دار إحياء التُّراث العربي) ١٠/ ٣٨٣.

٤٢ النيلي، عالم سبيط؛ اللغة الموحدة تفنيد المبدأ الاعتباطي وتأسيس مبدأ القصدية في علم اللغة العام، ط١ (بيروت- لبنان،: دار المَحَجَّة البيضاء)، ١/ ٤٢٦.

(معرفة) القراءة والكتابة. فالمنقول عن المفسِّرينَ: ((الأمِّيّ: ذُكِرَ في معناه أقوال، أحدها: إنَّه الذي لا يكتب ولا يقرأ))[٤٣]، وهي صورة تتنافى مع الصُّورة (القُرْآنيَّة) قطعًا، قالَ تعالى: ﴿**هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ**﴾(الجمعة: ٢)، وقالَ تعالى: ﴿**وَمَا كُنتَ تَتْلُو مِن قَبْلِهِ مِن كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ إِذًا لَّارْتَابَ الْمُبْطِلُونَ**﴾(العنكبوت: ٤٨).

٤٣ الطبرسي؛ ٤/ ٣٧٣.

الخَاتِمَةُ

في خاتمة هذا البحث أثبتْنا الفرضيَّة الكبرى الَّتي انطلقْنا منها، فقد ظهرَتْ لنا صورتانِ لـ(السِّيرة النَّبويَّة)، أمَّا الصُّورة (الأولى) فهي الصُّورة (القُرْآنيّة)، وأمَّا الصُّورة (الثَّانية) فهي الصُّورة (التَّفسيريَّة). أمَّا الصُّورة (القُرْآنيَّة) فهي صورةٌ قطعيَّةٌ، حقيقيَّةٌ، واقعيَّةٌ، في حين إنَّ الصُّورة (التَّفسيريَّة) هي صورةٌ ظنِّيَّة، بخلاف الحقيقة، والواقع.

إنَّ الصُّورة (القُرْآنيَّة) للسِّيرة النَّبويَّة هي صورةٌ متحصَّلةٌ، ومصدر تحصيلها من مجموع الخِطَاب القُرْآنيّ في التَّنزيل (المكِّيّ) و(المدنيّ)، وإن اهتدى إليها المفسِّر بـ(التَّدبُّر والتَّفكُّر)، في حين إنَّ الصُّورة (التَّفسيريَّة) هي صورةٌ مقدَّمة من (المفسِّرينَ)، وإن انطلقَ في فَهْمها من القُرْآن نفسه.

إنَّ المتبوع في الصُّورة (التَّفسيريَّة) هو (المفسِّر)؛ لذا سُمِّيَت الصُّورة باسمه، في حين إنَّ المتبوع في الصُّورة (القُرْآنيَّة) هو (القُرْآن)؛ لذا سُمِّيَت الصُّورة باسمه، ومن الجدير بالذِّكر أنَّ للصورة القُرْآنيَّة الحاكميَّة على الصُّورة التَّفسيريَّة.

إنَّ اللهَ تبارك وتعالى وصفَ نفسَه بـ(العظمة)، ووصفَ نبيَّه محمَّدًا ﷺ بهذه الصِّفةِ نفسها، فقالَ عن نفسه: ﴿**وَاللهُ ذُو فَضْلٍ عَظِيمٍ**﴾، وقالَ عن نبيِّهِ ﷺ: ﴿**وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ**﴾. فأيَّة سيرةٍ هذهِ؟! وأيَّة عظمةٍ هذه؟!، وأيُّ خلقٍ هذا؟! نَعَم، إنَّه محمَّدٌ، وكفاهُ أنَّ الباري نفسَه يمتدحُ خلقَه، ويصفه بـ(العظمة)، فهل بعد شهادة الباري جلَّ جلالُهُ الواردة في القُرْآن، نقبل شهادة مفسِّرٍ تُقَالُ بحقِّه، بخلاف هذه الشَّهادة، أو تتعارض معها؟!

إنَّ آية (عَبَسَ) بمقتضى الصُّورة القُرْآنيَّة لم تكن نازلةً بحقِّ النَّبيّ، في حين إنَّها بمقتضى الصُّورة التَّفسيريَّة كانَتْ نازلةً بحقِّه. وإنَّ (اليُتم) بمقتضى الصُّورة (القُرْآنيَّة) هو (التَّفرُّد)، في حين إنَّه بمقتضى الصُّورة (التَّفسيريَّة) هو موت الأب (عبد الله بن عبد المطَّلب)، والنَّبيّ ﷺ في بطن أمِّه. وإنَّ (الأمِّيّ) بمقتضى الصُّورة (القُرْآنيَّة) هو عدم (ممارسة) القراءة والكتابة، لا عدم (معرفة) القراءة والكتابة، في حين إنَّ (الأمِّيّ) بمقتضى الصُّورة (التَّفسيريَّة) هو عدم (معرفة) القراءة

والكتابة. فتأمَّل الفارق بين الصُّورتين، فالصُّورة القُرْآنيَّة (تنزيهيَّة)؛ لأنَّها توافق أخلاق النَّبِيّ، وتنسجم مع القيم الَّتي تحلَّى بها، اللَّتينِ تغنَّى بهما القُرْآن، في حين إنَّ الصُّورة (التَّفسيريَّة) –في الأعمِّ الأغلب– (غير تنزيهيَّة)؛ لأنَّها لا توافق أخلاق النَّبِيّ ﷺ، ولا تنسجم مع القيم الَّتي تحلَّى بها.

لَمَّا كانَ الخِطَاب القُرْآنيّ –بلحاظ تنزيله– تارةً يكون (مكِّيَّ) التَّنزيل، وتارةً يكون (مدنيَّ) التَّنزيل؛ لذا يمكن اللُّجوء إليه لجعله معيارًا لقبول الأقوال، أو عدم قبولها، وهذا أمر لم يُلتفَتْ إليه، بكون التَّنزيل يمنح الخِطَاب القُرْآنيّ طاقة مكتنزةً.

إنَّ الصُّورة (القُرْآنيَّة) لـ(السِّيرة النَّبويَّة) لا تُسجِّلُ لنا إلَّا المواقف (الواقعيَّة) الصَّادرة عنِ النَّبِيّ ﷺ فِعْلًا، أي: مارسَها النَّبِيّ على أرض الواقع في حياته الشَّريفة. وفي الوقت نفسه تنفي نفيًا مطلقًا –على نحو الجَزْم والقطع– المواقف (غير الواقعيَّة)، الَّتي لم يمارسها النَّبِيّ ﷺ في حياته قطّ، وإنَّما أُلْصِقَتْ بسيرته في ضوء السِّيرة (التَّفسيريَّة) المقدَّمة من المفسِّرينَ، والنَّبِيّ بريءٌ منها كـ(براءة الذِّئب من دم يُوسُف). وفي تقديري أنَّ هذا الإلصاق راجعٌ إلى (إشكاليَّة) وقعَ فيها المفسِّرونَ بين التَّسليم المسبق بمقولة (عدالة الصَّحابة)، وما صدرَ عنهم؛ فلكي ينزِّهُوا الصَّحابة –بعضهم– ممَّا صدرَ عنهم، ألصقوهُ بالنَّبِيّ، وممَّا ساعدَهم على ذلك أنَّ النَّصَّ القُرْآنيّ –أحيانًا– يردُ (مُجْمَلًا)، وفاتهم أنَّ هذا النَّصَّ (المُجْمَل) لا يمكنُ حملُهُ على النَّبِيّ. والنَّتيجة بمقتضى السِّيرة (القُرْآنيَّة) الَّتي هي مجموع الخِطاب القُرْآنيّ، وبمقتضى (نظريَّة حاكميَّة الخِطَاب)، يمكنُنَا أنْ نجزمَ بكون الخِطاب (الفلانيّ) – نحو ﴿عَبَسَ﴾– لا يمكنُ أنْ يكونَ المخاطب به النَّبِيّ، وإنَّما شخصٌ آخر غيره. ومن الجدير بالذِّكر أنَّ المخاطب –هنا– سكتَ عنه (القُرْآن)، وبيانه راجع إلى (السُّنَّة) الشَّريفة، سواء عن النَّبِيّ كانَتْ صادرةً، أم عن أهل البيت صلوات الله عليهم أجمعين. وقد سكتْنا عن بيان الأخير؛ لأنَّ بحثنا (قُرْآنيّ)، لا (روائيّ).

المَصَادِرِ
القُرْآنُ الكريمُ

ابن هشام، أبو محمَّد، جمال الدِّين عبد الملك بن هشام، السِّيرة النَّبويَّة المعروفة بـ(سيرة ابن هشام)، . تح: مصطفى السقا، إبراهيم الأبياريّ، عبد الحفيظ شلبي، ط٢ (مصر- القاهرة: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابيّ الحلبيّ وأولاده، ١٣٧٥)

الازرقي، أبو الوليد، محمَّد بن عبد الله الغسَّاني المكِّي، اخبار مكة وما جاء فيها من الآثار، تح: رشدي الصَّالح ملحس، ط٣ (بيروت: دار الأندلس، ١٤٠٣)

البحراني، ابن المتوج جمال الدين أحمد بن عبد الله الجزيري؛، الآيات الناسخة والمنسوخة، تح: ماجد المحقِّق: البلاد القديم العُويناتيّ (مطبعة: عترت، ١٤٢٢)

الحلي، المطهر؛ أبو منصور الحسن بن يُوسُف بن، نهج الحق وكشف الصِّدق، الأرموي؛ عين الله الحسني، ط ٤ (قم المشرَّفة: دار الهجرة)

الخَازِن، أبو الحَسَن علاء الدِّين عليّ بن محمَّد الشِّيحي، لباب التَّأويل في معاني التَّنزيل، المعروف بـ(تفسير الخَازِن)، تح: محمَّد عليّ شاهين، ط١ (بيروت: دار الكتب العِلْمِيَّة)

الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد؛، سير أعلام النبلاء، محمَّد نعيم العرقسوسي تح: شُعيب الأَرناؤُوط، ط٩ (بيروت-لبنان،: مؤسَّسة الرِّسالة)

الرَّازي، أبو عبد الله زين الدِّين محمَّد بن أبي بَكر؛، مختار الصحاح، ط١ (بيروت- لبنان: دار الفكر)

السُّيوطيّ، أبو الفضل جلال الدِّين عبد الرَّحمن بن أبي بكر، الدُّر المنثور في التَّفسير بالمأثور، تح: د.عبد الله عبد المحسن التُّركي، ط١ (القاهرة: مركز هَجَر للبحوث والدِّراسات العربيَّة الإسلاميَّة)

الصدوق، أبو جعفر شيخ المحدِّثين محمَّد بن علي؛، امالي الصدوق، تح: قسم الدِّراسات الإسلاميَّة، ط١ (قم المشرَّفة-ايران: مؤسَّسة البعثة)

الطَّباطبائي، محمَّد حسين، الميزان في تفسير الميزان، ط٢ (بيروت: مؤسَّسة الأعلميّ للمطبوعات)

الطبرسي، أبو علي أمين الإسلام الفضل بن الحسن؛، مجمع البيان في تفسير القرآن، تح: هاشم الرَّسوليّ المحلَّاتيّ، ط١، (بيروت-لبنان،: دار إحياء التُّراث العربي)

الطوسي، أبو جعفر شيخ الطائفة محمد بن الحسن؛، التبيان في تفسير القرآن، مؤسَّسة النَّشر الإسلامي، ط١ (قم المشرَّفة- ايران: مؤسَّسة النَّشر الإسلاميّ)

العَسْقَلاني، ابن حَجَر أحمد بن علي؛، فتح الباري بشرح البخاري، محبِّ الدِّين الخطيب تح: محمَّد فؤاد عبد الباقي، ط١ (مصر-القاهرة: المكتبة السَّلفيَّة)

الفتلي، سكينة عزيز، جبار كاظم الملا، الدراسات الفقهية في مدرسة الحِلَّة التَّفسيريَّة؛ دراسةٌ تأصيليَّةٌ، ط١ (الحلة المشرفة: مؤسَّسة دار الصَّادق الثَّقافيَّة، ١٤٤٤)

المجلسي، محمد باقر؛، بحار الانوار الجامعة لدرر اخبار الأئمة الأطهار، تح: إبراهيم الميانجي ومحمد الباقر البهبودي، ط٢ (بيروت - لبنان: دار الوفاء، ١٩٨٣)

المفيد، أبو عبد الله محمد بن محمد العكْبَري البغدادي؛، الارشاد في معرفة حُجَجِ الله على العباد، تح:

مؤسَّسة آل البيت (عليهم السلام) لتحقيق التُّراث، ط٢ (دار المفيد)

المقداد، محمد الرصافي (معاصر)؛، دفاعا عنِ النبي صلى الله عليه وآله، شعبة النَّشاطات الدِّينيَّة، ط١ (كربلاء المقدَّسة: قسم الشُّؤون الدِّينيَّة- العتبة الحُسينيَّة المقدَّسة)

الملا، جبار كاظم؛، مناهج البحث الاصولي عند المتكلمين والاحناف- رسالة (ماجستير) (جامعة الكوفَة- النجف الأَشرف: غير منشورة/ مُقَدَّمَةٌ إِلَى مَجْلِسِ (كُلِّيَّةِ الفِقْهِ)، ١٤٤٤)

الملا، جبار كَاظم؛، التدبر منهج لاستنباط الحكم (بابل: كلية الدراسات القرآنية-جامعة بابل)

الملا، جبار كاظم، نظريَّة حاكمية الخطاب القُرْآني دِرَاسَةٌ تَحْلِيلِيَّةٌ، ط١ (الحِلَّة المشرَّفة: مؤسَّسة دار الصَّادق الثَّقافيَّة)

المُلا، جبَّار كَاظِم، نظرية حاكمية الخطاب القرآني دراسة تحليلي، ط١ (الحِلَّة المشرَّفة: مؤسَّسة دار الصَّادق الثَّقافيَّة)

الملا، عبير جبار كَاظم؛، الآراء التفسيرية لابن المتَوج البحراني، (ت/ ٨٢٠هـ) دراسةٌ نقديَّةٌ رسالة (ماجستير)، بإشراف الأستاذ الدكتور حكمت عبيد الخفاجي (جامعة بابل- بابل: مقدمة إلى مجلس كلِية العلوم الإسلامية، ١٤٢٢)

المنصوري، وسيم عباس؛، تنوع الخطاب القرآني رسالة (ماجستير)، أ.د.جبَّار كَاظِم المُلَّا (جامعة بابل/ بابل: مقدَّمة إلى مجلس كلِّيَّة العُلُوم الإسلاميَّة)

الناصر، غالب، (معاصر)؛، السرد والتاريخ والمجتمع السمات الدلالية والخصائص النوعية للسرد القصصي والتاريخي القرآني وأثره في تكوين المحتوى الثقافي للمجتمع الإسلامي، ط١ (كربلاء المقدَّسة: قسم الشُّؤون الدِّينيَّة)

النوري، ابوزكريا محيي الدين يحيى بن شرف؛، رياض الصَّالحين، شُعيب الأرناؤُوط، ط٣ (بيروت: مؤسَّسة الرِّسالة)

النيلي، عالم سبيط؛، اللغة الموحدة تفنيد المبدأ الاعتباطي وتأسيس مبدأ القصدية في علم اللغة العام، ط١ (بيروت- لبنان،: دار المَحَجَّة البيضاء.

شحرور، محمد (معاصر)؛، القصص القرآني قراءة معاصرة، ط١ (بيروت- لبنان: دار الساقي)

علي؛، ابن شهر اشوب أبو عبد الله الحافظ محمَّد بن، مناقب آل أبي طالب المعروف بـ(مناقب ابن شَهْرآشوب)، تح: لجَنة من أساتذة النَّجف الأشرف، د. ط (النَّجف الأشرف: المطبعة الحيدريَّة، ١٣٧٦)